

Distr.: Limited
17 October 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



الدورة السادسة

فيينا، ١٥-١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

مشروع التقرير

المقررة: كونسولتا كيراغو (كينيا)

إضافة

ثانياً - المناقشة العامة

- ١- تناول المؤتمر، في جلساته الأربع الأولى المعقودة يومي ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بندَ جدول الأعمال ١ (و) المعنون "المسائل التنظيمية: مناقشة عامة".
- ٢- واستمع المؤتمر إلى كلمات ألقاها ممثل كلٍّ من الاتحاد الروسي وناميبيا والولايات المتحدة الأمريكية وإسبانيا وأستراليا والصين وفرنسا والفلبين وفنلندا وقطر وتركيا ومصر وكولومبيا وبيلاروس والسلفادور وبلجيكا والمغرب وفييت نام وكوبا وكندا والجزائر والنرويج وكوستاريكا وكازاخستان وإندونيسيا والمملكة العربية السعودية وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) وإكوادور وجنوب أفريقيا والكرسي الرسولي وبنن.
- ٣- كما استمع المؤتمر إلى كلمات ألقاها المراقبون عن الدول الموقعة التالية: تايلند، إيران (جمهورية-الإسلامية)، اليابان، جمهورية كوريا.
- ٤- وأدلى بكلمة المراقب عن الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط.
- ٥- وأدلى بكلمات أيضاً المراقبون عن المنظمات غير الحكومية التالية: منتدى المرأة والتنمية، وائتلاف مكافحة الاتجار بالمرأة، وشبكة البحر المتوسط لمكافحة الاتجار بالنساء، والتحالف العالمي المناهض للاتجار بالنساء، ومؤسسة الشفافية الدولية.



المداوالات

٦- أقرّ عدّة متكلمين بتزايد تعقيد الجريمة المنظّمة عبر الوطنية وبأثرها السلبي على سيادة القانون وعلى السلام والأمن والتنمية. وشدّد متكلمون كثيرون على ما للجريمة المنظّمة من تأثير على الأفراد والأسر والمجتمعات؛ وأشاروا إلى أن الجماعات الإجرامية المنظّمة تحقّق أرباحاً طائلة تضاهي ميزانيات بعض الدول. وألح بعض المتكلمين إلى التواطؤ القائم بين الجريمة المنظّمة والإرهاب، مشيرين إلى الأوضاع في منطقة الساحل.

٧- وأكّد متكلمون على وجوب عدم السماح للمجرمين بأيّ ملجأ آمن؛ وعلى أن الاتفاقية تُستخدم باعتبارها الصك القانوني الرئيسي في مكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية، وذلك بتوفيرها إطاراً مرناً للتعاون الدولي والإقليمي. وأبدى متكلمون كثيرون استعدادهم القوي لاستخدام الاتفاقية أساساً قانونياً لتسليم المطلوبين وتقديم المساعدة القانونية المتبادلة. كما أوضح عدّة متكلمين أن الاتفاقية تمثل أساساً متيناً لمجابهة شتى أنواع الجريمة المنظّمة، بما يشمل ما اتخذته من أشكال وأبعاد جديدة؛ منها مثلاً الجريمة السيبرانية والاتجار بالممتلكات الثقافية. وثوّه أيضاً بالمشاركة المنسّقة من جانب الممارسين ذوي الصلة وباستخدام أدوات تكنولوجية مبتكرة في مكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية.

٨- وشدّد على أن المؤتمر هو المحفل الرئيسي القادر على تقييم التقدم المحرز وعلى مناقشة الاستراتيجيات والتوجهات. كما يتيح المؤتمر أمام الدول فرصة الاستفادة من طائفة عريضة من الممارسات الفضلى وتكييف سياساتها واستراتيجياتها الوطنية بناء على ذلك. وعرض معظم المتكلمين أطرهم التشريعية والمؤسسية الوطنية؛ ونادوا بإجراء استعراضات وتحديثات منتظمة للتشريعات المحلية بغية التكيّف مع أشكال الجريمة المنظّمة وأبعادها الآخذة في التغيّر المطّرد. كما شدّد عدّة متكلمين على الحاجة إلى صياغة سياسات تستند إلى الأدلة والحاجة إلى التوعية بشتّى أشكال وأبعاد الجريمة المنظّمة.

٩- وسلّط معظم المتكلمين الضوء على أهمية اعتماد آلية تكفل استعراض تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها. فمن شأن مثل هذه الآلية أن تؤدّي دوراً حاسماً في دفع عجلة التنفيذ وفي تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، علاوة على تحديد الاحتياجات وتقديم المساعدة التقنية، بناء على طلب الدول.